مجلة خدمة المجتمع وتنمية البيئة

Community Service and Environmental Development Magazine (CSEDM)

مجلة خدمة المجتمع وتنمية البيئة

(المجلد الأول- العدد الرابع- أكتوبر 2023م)

المقالات الإرشادية

أنهار الفضة

(نظم الرى الحديث بين الواقع وطريق الوصول للمأمول)

يستهلك القطاع الزراعي في مصر ما يقرب من 83% من اجمالي الموارد المائية وبالتالي تظهر ضرورة التعامل مع هذا القطاع على انه المستهلك الأكبر للموارد المائية في مصر. وبالرغم من اهتمام الدولة على مدار عقود بمشاريع تطوير الرى الحقلي وتنفيذ حقول ارشادية الا اننا يمكننا القول إن إحلال نظم الرى المطور والحديث للرى بالغمر لم يكن على المستوى المطلوب بأى شكل من الأشكال بل ان استهلاك القطاع الزراعي للمياه ظل ثابتاً مع تناقص المساحة الزراعية وتراجع الإنتاج في كثير من المحاصيل. وانعكس ذلك على توجه الدولة لتخفيض المساحات المزروعة من بعض المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من مياه الرى كالأرز في محاولة لتقليل هذا الفاقد الناتج أساساً من بقاء الرى بالغمر كطريقة للرى في غالبية المساحة الزراعية بأراضي الدلتا المصرية. وأتعمد هنا عدم ذكر الرى بالغمر كنظام رى بل كطريقة لأنه لا يوفر الشروط الأساسية لأى نظام رى من ناحية التحكم في كميات المياه والتوزيع المنتظم لها داخل الحقل وتقليل الفواقد. ان عملية الاحلال هذه تتطلب توفير مجموعة من الشروط الأساسية لنجاح العملية وان تغيب أحدها فان محاولات إحلال الرى بالغمر بنظم الرى الحديث لن يكتب لها النجاح. فلا بد أن يكون نظام الرى الذي سيحل محل الغمر ملائم للمزارع من الناحية الاقتصادية والتقنية والبيئية والاجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية سنجد أن النظم الحديثة تتسم بارتفاع تكلفتها الانشائية التي قد تكون غير ذات جدوى في حالة الحيازات الصغيرة فلا بد هنا من البدء بوضع برامج تمويل للمزارعين بقروض ميسرة طويلة الأجل حتى لا تكون الفكرة مرفوضة لدى المزارعين خاصة الفئة التي يطلق عليها صغار المزارعين. أما من الناحية التقنية فلا بد من الاستفادة بالأبحاث العلمية للباحثين المصريين التي تخرج عن نطاق الصعوبات الفنية والنظر الى ما اقترحته تلك الأبحاث لتطوير النظم بالشكل الذي يسهل على المزارع التعامل معه مع نشر ثقافة التدريب وتجهيز القوافل الارشادية وتفعيل دور الجمعيات الزراعية في تطبيق استخدام تلك

النظم وتدريب المزارعين على استخدامها. أما الناحيتان البيئية والاجتماعية فستبدأ من التوعية بخطورة اهدار الموارد المائية مع قيام الوسائل الإعلامية بدورها من خلال حملات منظمة سواء إعلانية أو حتى من خلال أعمال تليفزيونية بالتنبيه على الأثر السلبي لعدم تطوير إدارة نظم الرى وانعكاسه على المجتمع الذي سيعاني من الفقر المائي ككل وليس القطاع الزراعي فقط. وطبعاً هناك الكثير من المقترحات والأدوار لأصحاب المصلحة في القطاع الزراعي لا يوجد متسع لذكرها جميعاً، الا أنني هنا أقوم بالتنبيه على ضرورة التطوير من خلال الجوانب الأربعة المذكورة سابقاً مجتمعة دون اهمال أي منها لأنه سيؤدي كما أدى سابقاً لتأخير عملية الاحلال التي تزداد وتتسارع الحاجة اليها يومياً.

وادلل على صحة كلامي هنا بمبادرة عظيمة للبنك المركزي المصري منذ عام 2021م لعمل قروض ميسرة للمزارعين بمبلغ 15000 جنيه للفدان للزراعة بنظام الرى بالتنقيط و 20000 جنيه للفدان للزراعة بنظام الرى بالرش.

فهذه المبادرة تبدو غير معروفة للكثيرين رغم أنني أؤكد أن هذه المبالغ كافية جداً بل تزيد عن التكلفة المطلوبة للفدان في وقتها لكلا النظامين الا أن وجود المبادرة بشكل يدعم الجانب الاقتصادي فقط لم يؤدي لنجاح عملية الاحلال المطلوبة بزراعة 3 مليون فدان بتلك النظم. اذن فهذا يؤكد ضرورة العمل على تغطية الجوانب الأربعة بشكل متكامل وموحد وفي نفس التوقيت رغم اعترافي بصعوبة ذلك لتأخرنا في المحاولة لسنوات طويلة مع ازدياد بعض السلبيات تعقيداً الا أننا يجب أن نبدأ لصالح الأجيال القادمة التي ستحمل راية وطننا الغالي.....تحيا مصر.

هنا سأتوقف عن الكلام وآخر كلامي سلام

بقلم

أ.د/ معتز النمر

أستاذ هندسة النظم الزراعية والحيوية

كلية الزراعة - جامعة دمياط